

قرار حول البيئة والطيران

تأكيداً للدور الحيوي والمساهمة الكبيرة لصناعة النقل الجوّي في التنمية الإقتصادية والإجتماعية من جهة، وتنمية قطاعي السياحة والتجارة العالميين من جهة أخرى والذي ينعكس إيجاباً على قطاع العمل من خلال توفير فرص العمل.

وتذكيراً بأنّ الجمعيّة العموميّة للإيكاو في دوراتها السابعة والثلاثين في عام 2010، والثامنة والثلاثين في عام 2013، والثامنة والثلاثين في عام 2016، كانت قد أعلنت التزامها بثلاثة أهداف بيئيّة عالميّة طموحة لمعالجة الأثر البيئي للطيران وهي: تحقيق مُتوسط فاعليّة عالميّة بنسبة 2 % سنويّاً بين العام 2010 وحتى العام 2020، بالإضافة إلى تحقيق نموّ مُحايد للكربون (CNG) بعد العام 2020، وأخيراً، تخفيض صافي الانبعاثات بنسبة 50% بحلول العام 2050 وذلك مقارنةً بمستوى الانبعاثات لعام 2005؛

وتذكيراً بأنّ الإيكاو كانت قد إعتمدت قراراتها آنذاك على الإستراتيجيّة ذات المحاور الأربع التي تنصّ على أنّ تحقيق الأهداف البيئيّة يتمّ من خلال مساهمة الأطراف الأخرى والمعنيّين بالتطوير في مجال التكنولوجيا، وتحسين البنية التحتيّة، وإستعمال وقود الطيران المنخفض الكربون (LCAF) ووقود الطائرات المستدام(SAF)، بحيث يصبح محور التعويض عن الإنبعاثات كمحورٍ مكمِّل.

ويما أنّ الدول وشركات الطيران قد وافقت حينها على النظام العالمي على أساس هذه الإستراتيجيّة، باعتبار أنّ برنامج التعويض أو الإجراءات الإقتصاديّة ستلعب دوراً مكمِّلاً لباقي محاور الإستراتيجيّة، إذ أنه كلما ارتفعت نسبة مساهمة هذه المحاور، كلَّما انخفضت متطِلِّبات التعويض عن الإنبعاثات.

ويما أنّه ومنذ ذلك الوقت لم تشهد صناعة الطيران تقدّماً ملموساً على صعيد المحاور الثلاث (التكنولوجيا، وتحسين البنية التحتيّة، واستعمال وقود الطائرات المستدام)، الأمر الذي يضع المسؤوليّة على عاتق شركات الطيران للوصول إلى الأهداف المتّفق عليها.

ويما أنَّه لا ينبغي تطبيق التدابير القائمة على آليّات السوق على نحو إنفرادي ولا ينبغي أيضاً إحتساب إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن الطيران الدولي أكثر من مرَّة واحدة؛

ونظراً لأنَّ العديد من دول العالم قامت بوضع قوانين محليّة تلزم جميع القطاعات بوضع خطط محليّة لتخفيض صافي إنبعاثات الدولة لمستوى الصفر وذلك بين أعوام 2035 و2050، كما أعلنت العديد من شركات الطيران إفراديّاً بتخفيض مستوى صافى إنبعاثاتها في عام 2050 إلى الصفر.

ويما أنَّ مسؤوليَّة الوصول إلى صفر انبعاثات كَربُون صافية هي مسؤوليّة مُشتركة وليست فقط مسؤوليّة شركات الطيران، على الرغم من أنَّ هدفها هو الوصول لذلك، فإنَّ خطر عدم التزام الأطراف الأخرى بالقيام بمسؤوليّاتها سيؤدّي إلى زيادة كبيرة في تكاليف السفر، الأمر الذي سينعكس بزيادة في أسعاره وإنخفاض في الطلب عليه وما يتبعه من تأثير سلبي على النموّ الاقتصادي بشكل عام.

وتأكيداً على التزام شركات الطيران العربيّة بمسؤوليّاتها تجاه موضوع تغيّر المناخ، فإنَّ الجمعيّة العامة الرابعة والخمسين للإتّحاد تقرّر ما يلي:

أوّلاً: على صعيد تبنّى الهدف الطموح الطويل الأمد لعام 2050

قررت الجمعية العامة للاتحاد العربي للنقل الجوي اعتماد هدف "صفر انبعاثات كربون صافية" اعتبارا من عام 2050 وذلك بناء على الإستراتيجية التالية والمتعلقة بالمسؤولية المشتركة لجميع القطاعات المعنية بالطيران المدني والقيام بدورها في جعل الطيران المدني لا ينتج بشكل صافي كربونا في الأجواء وذلك من خلال ما يلي:



1. مسؤولية الحكومات:

- قيام الحكومات، ضمن إطار الإيكاو، بوضع خارطة طريقٍ لجميع المعنيين في صناعة النقل الجوي والطيران المدني للوصول الى تخفيض صافي الانبعاثات لمستوى الصّفر.
- عدم القيام بسن قوانين افرادية تطبق على النقل الجوي الدولي وذلك احتراما لمتطلبات معاهدة شيكاغو واتفاقيات الخدمات الجوية الثنائية واحتراما لهدف وجود خطة عمل واحدة تقر ضمن إطار الايكاو.
- إعادة هيكلة واصلاح البنية التحتية لإدارة الحركة الجوية والمطارات لضمان التخفيف من الازدحام في المجال الجوّي والمطارات والذي يعتبر عقبة أمام تحقيق صفر إنبعاثات كربون صافية وتفادي التعارض مع الجهود المبذولة للوصول الى هذا الهدف.
- إيجاد محفزات للاستخدام التجاري والتنافسي لوقود الطيران المستدام ووقود الطيران المنخفض الكربون عبر:
 - دعم الأبحاث والدراسات لتوفير وقود الطيران المنخفض الكربون
- دعم الأبحاث والدراسات لتوفير وقود الطيران المستدام بشكل لا يؤثر على القطاعات
 الغذائية
 - منح حوافز للمصافى لتشجيع إنتاج وقود الطيران المنخفض الكربون
- منح حوافز لشركات الطيران والمعنيين الأخرين عند استخدامهم وقود الطيران المستدام(SAF)
- توفير البنية التحتية في المطارات لتزويد الطائرات بالوقود المستدام (SAF) ووقود الطيران المنخفض الكربون
- تجنب استخدام الغرامات على استهلاك الوقود العضوي حيث أنّ شركات الطيران
 تقوم بالتعويض عن النمو في الانبعاثات ضمن إطار كورسيا.

2. مورّدو الوقود والوقود المستدام:

- توفیر خارطة طریق واضحة توضح کیفیّة تطویر وتأمین الوقود المستدام بکمیات تجاریة وأسعار تنافسیة تتناسب مع خطّة تخفیض صافی الانبعاثات لمستوی الصّفر.
- الإعلان الواضح بأنّ الشّهادات النّاتجة عن استخدام الوقود المستدام ووقود الطيران المنخفض الكربون ستحتسب للمستخدمين وليس المورّدين.

3. شركاء التكنولوجيا:

- وضع خطة واضحة لتطوير هياكل وأنظمة الدفع للطّائرات بطريقة تتناسب مع خارطة طريق قطاع الطيران نحو تخفيض صافى الانبعاثات لمستوى الصّفر.
- إيلاء اهتمام خاص لأنظمة الدفع وهياكل الطائرات التي من شأنها أن تمكن مشغلي الرحلات الطويلة المدى من تقليص اعتمادهم على شراء شهادات التعويض عن الانبعاثات، حيث تركز جميع التطورات من شركاء التكنولوجيا في الوقت الحالي على أنظمة الدفع الكهربائية والهيدروجينية التي لا يمكن أن تخدم إلا مشغلي المسافات القصيرة إلى المتوسطة.



4. المطارات:

• الاستثمار في البنية التحتية اللازمة لتوفير الوقود المستدام للمشغلين.

ثانيا: على صعيد تطبيق البرنامج العالمي للتعويض عن الإنبعاثات(CORSIA)

حيث ان الجمعية العامة للمنظمة الدولية للطيران المدني (الايكاو) لعام 2016، وعند اقرارها قراريها ورقم2-A39 و A39 حول إيجاد نظام عالمي للحد من الانبعاثات بمسمى "كورسيا"، قد حثت الدول على تجنب ازدواجية الأنظمة والامتناع عن سن قوانين افرادية حيال هذا الموضوع.

وحيث أن الاتحاد الأوروبي يقوم الآن بدراسة مجموعة اقتراحات لقوانين حول الطيران والتغير المناخي (EU Fit for 55 Package) من شأنها إدخال تعديلات على نطاق تطبيق البرنامج الأوروبي للحد من الانبعاثات (EU ETS) وبشكل متواز مع البرنامج العالمي للتعويض عن الانبعاثات (CORSIA). وبما أنّ بعض هذه الاقتراحات لا تنسجم مع البند المتعلق بالمبادرات الافرادية في قرار الايكاو، وأنها ستؤدي الى نزاعات نظرا لأبعادها التي ستطال النقل الجوي الدولي وخاصة تلك المتعلقة بدول خارج نطاق الاتحاد الأوروبي.

وعليه، فان الجمعية العامة الرابعة والخمسون للاتحاد:

- 1. تدعو الاتحاد الأوروبي الى إحترام النص الوارد بمرفق قرار الايكاو رقم 2-A39 ومقدمة القرار رقم39-30 بعدم فرض مبادرات إفرادية والعودة إلى التوافق العالمي الذي حصل ضمن إطار الايكاو.
- 2. تؤكد على ضرورة إحترام معاهدة شيكاغو وإتفاقيات الخدمات الجوية الثنائية في كل ما له علاقة بالطيران المدني والنقل الجوي الدولي، بما في ذلك في الإجراءات المتعلقة بالبيئة.